

مطلب من بين السجودتين لأنه ركن قصر نظير ما يأتي
فإن صلاة الجماعة ولو أدرك المسبوق ركوع الثانية
مستتر معه إلى أن يسلم أي بركعة بعد سلامه
في وقت جمعتهما صحت جمعة الإمام وحجبه
فيما بعد ركوع الثانية نية الجماعة وإن كانت
تحت الملائمة له لأن اليأس منها لا يحصل إلا
إذا قد يعلم أن إمامه تذكر ترك ركن
المسبوق فترك الجماعة بخلاف إذا لم يعلم
بأنه لم يترك ركن بقى عليه ركعة متباعدة إمامه
حيث أنه تذكر ترك ركن قاله في الفقه في
في بعضها كغيرها من الجماعات كالقرب ونية الأئمة
في إمامة وعدم المخالفة الفاحشة والعلم
بالإمام وغير ذلك مما يأتي قال في التختة
في الأئمة والامامة فإنها شرطان
لا انعقاد إذا لا يمكن انعقاد الجماعة مع الأفراد
ثانيتها وقوعها بأربعين منهم الإمام أي تسعة
ثلاثين غير الإمام وذلك لما صح أن أول جمعة
ولها نية كانت أربعين والغالب على أهل
الجمعة التعبد وقد أجروا على شرط العدد إلا يعني
أول ما ورد وجب الانقضاء محتمل وللعلما

الجمعة افضل لانها فرض اهل الكمال نعم
بالاحرام بها مع الإمام وسن لمن لا يلزمه
في طهر وأخافوها أن يفتي عدل ولكن
رواه عنه تاجير طهر في فوات الجمعة
لا يبرحوه تعجيلها وشرط صحتها من
غيرها الخمسة خمسة فالجموع عتيق
أحدتها وقوعها أي الجمعة جماعة
يعتده لكن في الركعة الأولى بخلاف
لأنه من بقاءه إلى سلام الكل حتى لو
من الأربعة بعين قبل سلامه ولو بعد
من عداه منهم بطلت جمعة الكل
بأحدث قبل سلامه حدث من تمت
فلا يضر كما توهم بعضهم لأنه ليس
فلو بان الأربعة أو بعضهم محدثين
للإمام لاستقلاله وللمتطهر منهم يتعبدون
وحدث بصورتهم إلى السلام ويشترط في
الأولى الجماعة إلى الفراع من السجدة
ولو كان الركعة ملفة ولو قام الإمام
عن السجود الثاني منها أي الأولى أنتظر
أي أنتظره المأموم في السجود الثاني لاني

الكل